هل تنتصر الشعوب أم تنتصر الفتن؟

د.أ. أحلام بيضون

فاجأت الثورات الشعبية العربية بزخمها ومسيرتها المخططين للسياسة العالمية قبل المراقبين والمحللين. فلم يعد خافيا على أحد ما وضع من خطط من قبل الإستراتيجين الغربيين خاصة الأمركيين والتي كان من شأنها لو وضعت موضع التنفيذ إقامة واقع شرق أوسطي يمكن الأنظمة التوسعية الخارجية من الإستمرار في إحكام سيطرتها على المنطقة وإستغلال ثرواتها ومواردها لصالحها، وطبيعي أنها لن تتمكن من ذلك إذا تسنى للشعوب من إقامة أنظمة قوية تتمكنها من اتخاذ مواقف مستقلة مبنية على مصالحها في الحفاض على مواردها والدفاع عن نفسها.

لقد وقفت الأنظمة الغربية محتارة إزاء الثورات، ولم تلبث أن أرغمت على إعلان وقوفها إلى جانب الشعوب الثائرة، مخلية عن الأنظمة الإستبدادية حلفاء الأمس، فما الذي حدث؟ وهل أن الأنظمة التوسعية الإستغلالية قد غيرت من سياستها تجاه المنطقة؟ أم أنها ترتب أوضاعها كي تستغل الثورات فتحرفه عن مسارها كي تستغلها لصالحها؟ الجواب على ذلك يستند إلى طبيعة الأنظمة التي ستقام في البلدان العربية بعد أن تكمل الشعوب العربية إسقاط الدكتاتوريات القائمة. بناء عليه لا بد من دراسة موضوعية للوضع الجديد تأخذ بعين الإعتبار السياسات الأجنبية التوسعية (أولا) وتبني على ذلك رؤية محتملة لفوز الشعوب بناء على وعي قادتها وإخلاصهم الفعلي لأهداف الثورات الشعبية (ثانيا).

أولا- وأنظمة خارجية تسعى لإستبدال الأنظمة القائمة بأنظمة طائفية.

قد يقول قائل ولما هوس المؤامرة دائما؟ والجواب يكمن في مؤشرات عدة لا تقبل كثيرا من الجدل وأهمها:

- التاريخ الإستعماري والعدائي المعروف من قبل الدول الغربية على وجه الخصوص تجاه شعوب العالم وخاصة شعوب منطقة الشرق الأوسط.

- السياسة العدائية المستمرة في العصر الحديث والمواقف المتنافية مع مصالح الشعوب العربية، وأبرزها الموقف المساند دائما للكيان الصهيوني الإستيطاني الإستحلالي.

- الدراسات والمخططات التآمرية لخلق النزاعات ولتفتيت المنطقة فؤويا وطائفيا. أشهر هذه المخططات بعد "خطوات كيسنجر البطيئة"، هي ما عرف ب "الفوضى الخلاَقة"، والتي تعتمد على الصراعات الداخلية مما يمكن الأنظمة الإستغلالية الأجنبية من التدخل وتنفيذ مآربها.

- المواقف المتناقضة بالنسبة لمختلف الثورات العربية، والتي تبدأ من دعم مباشر، إلى دعم غير مباشر، إلى حياد، إلى تدخل مضاد.

تحليلنا الشخصي لما يحصل، هو أننا فعلا بصدد ثورات شعبية دفع إليها الإستبداد والأنمة الدكتاتورية، واختلاس السلطة، والفساد.

بالمقابل نحن أمام حكام يستميتون للبقاء في السلطة، وذلك لإدراكهم لحقيقة ما تم اقترافه من جرائم بحق الشعوب، وأن خروجهم من مركز القرار سيعرضهم للمحاسبة الشعبية تكون نتيجتها أقلها تجريدهم من الثروات التي تعود إلى الشعب والتي وضعوا اليد عليها زورا وبهتانا، وأكثرها الإذلال، والسجن، وصولا إلى التعذيب والإعدام.

أما بالنسبة للأنظمة الخارجية خاصة الغربية منها، فبعد أن خسرت الرهان على الأنظمة القائمة نتيجة لعدم إمكانية الإستمرار في تغطيتها وهي تعلم بدكتاتوريتها، بينما هي، أي الأنظمة الغربية ترفع شعارات الديموقراطية، يتراءى لها أن البديل التعويل على إقامة أنظمة طائفية أو مذهبية. فبمواجهة إيران "الشيعية" يكون من المفيد الإستفادة من مشاعر التطرف الطائفي وإقامة أنظمة ذات طابع إسلامي "سني"، كون الشعوب العربية ذات غالبية سنية. هذا ما يفسر مثلا الوقوف ضد الثورة الشعبية في البحرين، كون الشعب البحريني ذو غالبية "شيعية".

إن الأنظمة الإستغلالية الغربية تحديدا تنظر إلى المنطقة ككل وليس إلى البلدان العربية فقط. بناء على ذلك لا بد من إقامة نظام إقليمي يخدم غاياياتها، وإذا كانت قد فشلت باستخدام القوة من إقامة مثل ذلك النظام الذي سمي "الشرق الأوسط الجديد" وهو مشروع إسرائيلي بامتياز، وضع مندرجاته الرئيس الإسرائيلي شيمون بيريز، وبما أن أساليب الضغط المختلفة لم تمكن تلك الأنظمة المساندة للكيان الإسرائيلي من جعل إيران تغير من سياستها أو تضعفها، كان لا بد من خلق قوة معادلة من قلب المنطقة يكون بإمكانها مواجهة القوة الإيرانية التي تخطت بالنسبة للغرب الحدود

الممكنة من حيث استقلالية القرار والمواقف الواضحة فيما خص قضايا الشعوب "المستضعفة" حسب التعبير الإيراني.

الخلاصة هل أن الثورات الشعبية العربية تعتبر انتصارا للمخططات الأجنبية أم أنها انتصار للشعوب العربية المناضلة من أجل حقوقها؟

ثانيا- شعوب تريد التغيير ووضع حد للإستبداد

قد يختلف الناس بين الأسلوب أو مستوى التغيير السياسي اللازم في البلدان العربية توصلا لإقامة أنظمة ديموقراطية وتمطين الشعوب من تقرير مصيرها واختيار أنظمتها السياسية بحرية، لكنهم لا يختلفون في ضرورة تحقيق هذه الأهداف أو حول طبيعة الأنظمة الإستبدادية الفاسدة، إلا ما ندر من فئات مستفيدة من الأنظمة القائمة أو مظللة، أو متخلفة، والمقصود بالتخلف هنا قلة الوعي السياسي والعيش في عصر الأنترنت بذهنية القبيلة والطاعة العمياء لما يسمى "ولي الأمر".

الجواب يتوقف على وعي وقدرة الشعوب العربية بأن تقوم بما يجب لتحقق أهدافها بالحرية والإستقلال والعدالة. كما يعتمد على جهل الغرب في طبيعة الشريعة الإسلامية ومفهومها الصحيح. فالشريعة الإسلامية لا هي شيعية ولا هي سنية، بل هي قائمة على مبادئ أساسية في الحكم أين منها الأنظمة الوضعية، أهم هذه المبادئ :

- العدالة، فالعدل أساس الملك،

- سيادة الشعب، ألم تكرس الشريعة مبدئي الشورى "أمركم شورى بينكم"، و"البيعة"، والمقصود بهذا لامبدأ الأخير أن الحاكم يجب أن يحصل على رضى أفراد الشعب عن طريق مبايعتهم له. إن إساءة فهم هذا المبدأ الأخير جعل بعض الأنظمة العربية التي تدعي زورا وبهتانا تطبيق الشريعة الإسلامية، تحصر مسألة البعة بعدد قليل من الأشخاص لا يتجاوز أفراد العائلة الحاكمة، كما هو حاصل في المملكة العربية السعودية.

- المعنى الوظيفي للسلطة، حيث تكرس الشريعة مبدأ الخدمة العامة بالقول "أمير القوم خادمهم".

- الفصل بين المال العام والمال الخاص، وهذا ما يتجاهله القابضون على السلطة من الحكام العرب، بوضع يدهم على موارد بلدانهم، وحين يمنحون المساعدات يشعرون أفراد الشعب بأنهم يتبرعون لهم من مالهم الخاص.

- المحاسبة، إن إطاعة ولي الأمر ترتبط بما إطاعته لمبادئ الشريعة الإسلامية وقيامه بمهامه فيما يتعلق في الحفاظ على أموال المواطنين وكرامتهم وحقوقهم، في غير ذلك يجب الكف عن إطاعة الولاة وإزاحتهم إذا لم يتنحوا من تلقاء ذلك.

- حقوق الإنسان، أليس **"لا فرق لعربي على أعجمي إلا بالتقوى" مبدأ إسلامي؟!**

طبعا لا مجال هنا للإسترسال في تفسير ما تحتضنه الشريعة من مبادئ حكم سامية، يتم تطبيقها من قبل الجمهورية الإيرانية، لذلك أصبح هناك إحراج للأنظمة الدكتاتورية العربية التي تدعي بتطبيق الشريعة الإسلامية ، وهي في الحقيقة تخالف تعاليمها وتتمسك بتفسير خاطئ يتعلق بحجاب المرأة أو حرمانها من ممارسة حقوقها الإنسانية.

رغم ما تقدم من كلام عن جوهر الشريعة الإسلامية فيما يتعلق بمبادئ الحكم، فإن مناداة البعض باعتماد الشريعة الإسلامية نفهمه على اعتبارها مصدرا أساسيا من مصادر الحكم، يتعلق في الجوانب التنظيمية دون الأحكام الشرعية المتعلقة بالعبادة، والتي تخص المسلمين دون غيرهم، والتي لا يمكن فرضها على غير المسلمين، تطبيقا للشريعة الإسلامية ذاتها، التي تنادي بحرية العبادة وحرية ممارسة الشعائر الدينية دون إكراه، ولأن الدول العربية تحتضن مواطنين ينتمون إلى اعتقادات دينية مختلفة، والمواطنون يجب أن يكون متساويين أمام القانون بالحقوق والواجبات.

بناء على ما تقدم، فإن توجه الثورات العربية نحو خيار الشريعة الإسلامية كمصدر للتشريع بالإتجاه الصحيح، نكون أمام ثورات تسير في الطريق الصحيح، وتكون الجهات الخارجية التي عولت وتعول على إقامة أنظمة متخلفة متطرفة ومتشنجة طائفيا أو مذهبيا، مما يكون من شأنه خلق فتن طائفية داخل الدول العربية أو فيما بين دول المنطقة، تكون تلك الأنظمة قد أخطأت في حساباتها.